العدد 3417 - السنة الثانية عشرة
الأحد 11 ذو القعدة 1440 - الموافق 14 يوليو 2019
Sunday 14 July 2019 - No.3417 - 12 th Year

الأمم المتحدة تشجب أحكاماً حوثية بإعدام 30 شخصاً

اليمن : تغييرات في الجيش استعداداً لتحرير الحديدة

اللواء صغير بن عزيز

قوات الجيش اليمني

عواصم – «وكالات» : أعربت الأمم المتحدة الجمعة عن «قلقها العميق» إزاء أحكام بالإعدام صادرة عن محكمة تابعة للحوثيين في اليمن بحق 30 شخصاً بتهمة «التجسس».

وقالت المتحدثة باسم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان رافينا شامداساني، خلال إحاطة إعلامية في جنيف إنّ «الثلاثين غالبيتهم من أساتذة الجامعات والطلاب والسياسيين».

وشرحت أنّ المفوضية تلقت «معلومات ذات مصداقية» تقول إنّ عدداً من المحكومين احتجزوا تعسفياً وتعرضوا للتعذيب أو لسوء المعاملة خلال فترة احتجازهم.

وبحسب الأمم المتحدة، أوقف هؤلاء عام 2016 وصدرت بحقهم في إبريل 2017 لوائح اتهام بالانضمام إلى «مجموعة مسلحة منظمة تهدف إلى ارتكاب أفعال جرمية ضدّ الجماعات المسلحة واللجان الشعبية التابعة للحوثيين».

وأوضحت شامداساني أن بإمكان المحكومين الثلاثين استئناف الحكم الصادر خلال الأسبوع الجاري.

وقالت «نطلب من محكمة الإستئناف أن تأخذ بالاعتبار ادعاءات التعذيب الخطيرة وسوء المعاملة، بالإضافة إلى انتهاك الحق بمحاكمة عادلة ووفق الأصول القانونية».

بدورها، قالت منظمة العفو الدولية في بيان الثلاثاء إنّ المحكمة «التي يديرها الحوثيون، أصدرت أحكاما بالإعدام في أعقاب إجراءات قانونية تشوبها عيوب جوهرية».

من جهة أخرى يحمل تعيين رئيس الفريق الحكومي في لجنة تنسيق إعادة الإنتشار في الحديدة اللواء صغير بن عزيز، قائداً للعمليات المشتركة للجيش اليمني مؤشراً إضافياً على فشل المسار السياسي، وعودة خيار الحسم العسكري إلى واجهة المشهد اليمني.

ورجحت مصادر مطلعة، وفق ما أوردت صحيفة «العرب» اللندنية، أمس السبت، أن يكون تعيين اللواء صغير بن عزيز، الذي ينتمي إلى قوات الحرس الجمهوري السابق، والذي تربطه علاقة عسكرية وسياسية بمنظومة الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح، بداية لتحولات كبيرة، ربما تطرأ على تركيبة قيادة الجيش الوطني بما يمكنها من تحقيق أهدافها العسكرية، عبر الانسجام التام مع التحالف العربي لدعم الشرعية، ومن خلال احتوائها لكافة الفصائل والتيارات المنخرطة في مواجهة الميليشيات الحوثية.

وأصدر الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي، مساء الخميس، قراراً بتعيين بن عزيز، قائداً للعمليات المشتركة للقوات المسلحة اليمنية، والعميد محسن محمد الداعري، مساعداً له بالتزامن مع تصاعد المواجهات العسكرية بين قوات المقاومة المشتركة والميليشيات الحوثية، جنوب وشرق الحديدة.

وجاء تعيين قيادة العمليات المشتركة في الجيش اليمني، بعد أيام قليلة فقط من الإعلان عن تشكيل قيادة وغرفة عمليات مشتركة للمقاومة اليمنية المشتركة في الساحل الغربي، تحت إشراف التحالف العربي.

وقال الخبير العسكري ومستشار وزير الدفاع اليمني العقيد يحيى أبوحاتم، إن «استحداث قيادة للعمليات المشتركة في الجيش الوطني على صلة مباشرة بملف الحديدة وتزايد المؤشرات على إمكانية استئناف خيار الحسم العسكري».

ولفت أبوحاتم، في تصريح، بحسب صحيفة العرب، إلى أن قيادة العمليات المشتركة هي غرفة قيادة عسكرية تنشأ وفقا للمعايير الحربية عندما تقوم أكثر من وحدة عسكرية بتنفيذ عمليات قتالية ضمن مجهود عسكري ونطاق تكتيكي أو تعبوي موحد، كما أن من أبرز المهام المنوطة بها ربط القوات في ما بينها ومع المستوى الأعلى وإدارة العمليات وتوزيع المهام والمتابعة أثناء التنفيذ.

وحذر مراقبون يمنيون، من أن التعديلات التي ستجرى على مواقع قيادية في الجيش لا يجب أن تقف عند تدوير المناصب لإرضاء قيادات كبرى، وخاصة علي محسن الأحمر، نائب الرئيس، والقيادي العسكري الذي يتهم بإغراق مؤسسات الشرعية المختلفة بعناصر إخوانية، لافتين إلى أن الجيش بات مرهونا لأجندة حزب الإصلاح الإخواني، وهي أجندة تقوم على إدامة الحرب بدل التسريع في الحسم.

من ناحية أخرى كسرت الجمعة قوات الجيش اليمني هجوماً لميليشيات الحوثي الإنقلابية في محافظة الحديدة غرب البلاد.

وبحسب ما ذكره موقع «سبتمبر نت» الإلكتروني المقرب من وزارة الدفاع، فقد تمكنت قوات الجيش من كسر هجوم لميليشيا الحوثي الإنقلابية في مديرية التحيتا جنوب المحافظة.

وأسفرت المواجهات عن مصرع وجرح عدد من عناصر ميليشيا الحوثي الإنقلابية، وإجبار عناصرها على الفرار والتراجع.

ولفت الموقع إلى أن ميليشيات الحوثي تحاول من وقت لآخر التقدم والتسلل إلى مواقع قوات الجيش الوطني، لكنها تلقى ضربات موجعة وخسائر كبيرة في الأرواح والعتاد.

كما أحرزت قوات الجيش الوطني اليمني تقدماً جديداً في محافظة البيضاء وسط اليمن.

ونفذت قوات الجيش اليمني هجوماً واسعاً على عدة مواقع تتمركز فيها ميليشيا الحوثي الإنقلابية بجبهة ناطع شمال المحافظة، وفقا لما ذكره موقع «سبتمبر نت» اليوم الجمعة.

وتمكنت قوات الجيش من تحرير ما تبقى من سلسلة جبال «صوران» وأجزاء كبيرة من جبل «الرفص»، إلى جانب تحرير عدد من المواقع في سلسلة جبال «البرك».

وأسفرت المواجهات التي ما تزال مستمرة حتى اللحظة، عن مصرع 10 عناصر من ميليشيا الحوثي الإنقلابية، وجرح آخرين.

ولقي 13 من عناصر ميليشيا الحوثي الإنقلابية، مصرعهم الخميس، بنيران الجيش الوطني في مديرية صرواح غربي محافظة مأرب.

ووفقاً لموقع «سبتمبر نت» الإخباري، شنت قوات الجيش الوطني مساء أمس هجوماً مباغتاً على مواقع تمركز الميليشيا في مسيرة جبهة صرواح، وساندت مقاتلات التحالف العربي لدعم الشرعية، قوات الجيش في الهجوم، وقصفت مواقع الميليشيا وتعزيزاتها القادمة إلى المنطقة.

وأسفر الهجوم عن مصرع 13 من عناصر الميليشيا وجرح آخرين، فضلاً عن تدمير عدد من الآليات التابعة لها، فيما استعادت قوات الجيش كميات من الأسلحة المتنوعة.

من جهة أخرى قالت مصادر يمنية، إن ميليشيا الحوثي الإنقلابية شنت قصفاً مدفعياً مكثفاً وعشوائياً على قرى ومنازل المدنيين اليمنيين في محافظة الضالع جنوب البلاد.

وأكدت المصادر، أن ميليشيا الحوثي الإنقلابية قصفت بالمدفعية الثقيلة قريتين في منطقة حجر بمديرية قعطبة شمال المحافظة، مضيفة أن «ميليشيا الحوثي الإنقلابية المتمركزة في منطقة عويش قصفت بشكل مكثف قريتي الشغادر ولكمة الدوكي في منطقة حجر»، وفقا لما ذكره موقع «سبتمبر نت» أمس الجمعة.

وذكرت المصادر، أن ميليشيا الحوثي الإنقلابية استخدمت في قصفها قذائف «بي إم بي» و«الهاون» إلى جانب الأسلحة الرشاشة.

وبحسب المصادر، أسفر قصف الميليشيا للقرى، بأضرار جسيمة في منازل المدنيين اليمنيين، والتسبب بحالة ذعر وهلع كبير في أوساط السكان.

مسيرات في الخرطوم لتأبين ضحايا فض الاعتصام

السودان : «المجلس العسكري» يحبط محاولة انقلاب

سودانيون يشعلون إطارات في أحد شوارع الخرطوم

الخرطوم – «وكالات» : قال المجلس العسكري الحاكم في السودان، إن ضباطا حاولوا القيام «بانقلاب عسكري»، لتقويض اتفاق بين الجيش والمعارضة لاقتسام السلطة لفترة مدتها ثلاثة أعوام تعقبها انتخابات.

وقال رئيس اللجنة الأمنية بالمجلس العسكري، الفريق أول ركن جمال عمر إبراهيم، للتلفزيون السوداني، إن محاولة الانقلاب كانت من «مجموعة من الضباط وضباط صف بالخدمة والمعاش بالقوات المسلحة وجهاز الأمن».

وأضاف «قبضنا على 12 من الضباط منهم سبعة في الخدمة، وخمسة بالمعاش، وتحفظنا على أربعة من ضباط الصف»، مشيرا إلى أن العمل جار للقبض على الآخرين، بمن فيهم قائد المحاولة الفاشلة.

وكان المجلس العسكري، وتحالف من أحزاب المعارضة، وجماعات الاحتجاج، اتفقا الأسبوع الماضي على اقتسام السلطة لثلاثة أعوام، ما دفع الآلاف للنزول إلى الشوارع للاحتفال بأول خطوة لإنهاء الحكم الديكتاتوري الذي استمر عقودا من الزمان.

ويحيي الاتفاق الآمال في انتقال سلمي للسلطة في بلد يشهد نزاعات داخلية وأزمة اقتصادية خانقة، بعد ثلاثة عقود من حكم عمر البشير الذي عزله الجيش في أبريل الماضي.

وتوترت العلاقات بين المجلس العسكري الذي تولى السلطة بعد عزل البشير، وقوى الحرية والتغيير بعدما قتلت قوات الأمن عشرات الأشخاص في مقر اعتصام خارج وزارة الدفاع في 3 يونيو.

لكن وسطاء اقارفة، نجحوا في إعادة الجانبين إلى المحادثات المباشرة، في أعقاب احتجاجات ضخمة ضد الجيش يوم الأحد.

من ناحية أخرى شارك مئات السودانيين السبت في مسيرات في ثلاث مدن لتأبين ضحايا فض اعتصام المتظاهرين أمام مقر قيادة الجيش في الخرطوم الشهر الفائت والذي أسفر عن عشرات القتلى ومئات الجرحى، على ما افاد شهود.

وفرّق مسلحون في ملابس عسكرية اعتصاما لآلاف المحتجين أمام مقر القيادة العامة للجيش في الخرطوم في 3 يونيو ما أدى الى مقتل العشرات وإصابة المئات.

وكان المحتجون يشاركون في اعتصام لمطالبة الجيش، الذي أطاح الرئيس السابق عمر البشير في أبريل الفائت، بتسليم السلطة للمدنيين.

ودعا تحالف الحرية والتغيير، المظلة المنظمة للاحتجاجات، لتنظيم مسيرات السبت تحت شعار «العدالة أولا» في ارجاء البلاد لمناسبة حلول ذكرى الاربعين لضحايا الاعتداء المروع الذي أثار تنديدا دوليا.

وهتف المحتجون «الدم بالدم، لا نريد تعويضا»، فيما كانوا يجوبون الشوارع الرئيسية في مدينة بورتسودان على البحر الأحمر في شرق البلاد ومدينتي الأبيض (وسط) ومدني (شرق).

وحمل الكثير من المشاركين صورا للمتظاهرين الذين قتلوا في الهجوم ولافتات تقول «العدالة أولا»، وهو أحد مطالب حركة الاحتجاج التي تريد محاسبة المسؤولين عن قتل المتظاهرين.

وفي العاصمة، قال شهود إنّ مسيرة خرجت في منطقة الحاج يوسف، فيما يتوقع أن تخرج مسيرات أخرى في وقت لاحق من نهار السبت.

وجاء الاعتداء على اعتصام المتظاهرين بعد أن انهارت المحادثات بين المجلس العسكري وقادة الاحتجاجات في مايو (أيار) بسبب الخلاف على تشكيلة الإدارة التي ستحكم البلاد ومن سيقودها: مدني أم عسكري.

ويصر المجلس العسكري الحاكم على أنه لم يأمر بفض الاعتصام، الذي أسفر عن مقتل أكثر من 100 شخص في ذلك اليوم وحده حسب بيانات حركة الاحتجاج.

وتصاعد التوتر أكثر بين الطرفين بعد فض الاعتصام، لكن بعد وساطة مكثفة من الاتحاد الإفريقي وإثيوبيا أمكن التوصل لاتفاق لتقاسم السلطة مطلع الشهر الجاري.

ويهدف الاتفاق لتشكيل مجلس عسكري مدني مشترك لقيادة المرحلة الانتقالية التي ستستمر لثلاث سنوات.

وسيرأس «المجلس السيادي» في البداية عسكري لمدة 18 شهرا، على أن يحل مكانه لاحقا مدني حتى نهاية المرحلة الانتقالية.

وفي وقت لاحق السبت، من المقرر أن يلتقي قادة الاحتجاج وجنرالات الجيش لإجراء مزيد من المباحثات لوضع اللمسات الأخيرة على الاتفاق، حسب ما أفاد وسطاء، قبل أن يتم التوقيع رسميا عليه خلال الأيام المقبلة.

العبادي يخوض حراكاً سياسياً للعودة إلى الحكم

رئيس الوزراء العراقي السابق حيدر العبادي

بغداد – «وكالات» : يستعد رئيس الوزراء العراقي السابق حيدر العبادي، للعودة إلى القيادة السياسية، مقدما نفسه بديلا لرئيس الحكومة العراقية في مجالات شتى، لا سيما منها مكافحة الفساد، ومراهنا على شارع يشعر بخيبة أمل بالغة إزاء الأداء الحكومي الحالي.

وتحدث العبادي، في مقابلة مع وكالة فرانس برس عن خطر عودة الصراع الطائفي الى العراق الذي سجل في عهد العبادي تصدره الكبير على تنظيم داعش، وعن الفساد في بلد يحتل المرتبة الثانية عشرة على لائحة البلدان الأكثر فسادا في العالم، وعن التوترات مع إقليم كردستان.

ويشير مصدر حكومي، إلى تعبئة سياسية يقوم بها العبادي، مراهنا على الصيف واحتجاجات العراقيين الدورية خلاله ضد انقطاع التيار الكهربائي المزمن في العراق ونقص الخدمات، كصهوة للعودة، بعد أن نصب نفسه «معارضا تقويميا»، وفق ما يقول العبادي نفسه.

وردا على سؤال لوكالة فرانس برس، يؤكد العبادي نيته العودة، قائلا: «نحن نيتنا طيبة في هذا الإطار».

ويؤكد مصدر مطلع على نشاط العبادي، أن الأخير يعقد لقاءات مع قادة كتل وأحزاب سياسية كبيرة.

ويؤكد العبادي، أن هناك «تواصلاً من نوع معين حالياً مع المرجعية» الشيعية الأعلى المتمثلة بآية الله السيد علي السيستاني، صاحب التأثير الكبير على المشهد السياسي العراقي.

ويشكل الشيعة غالبية السكان في العراق، ولهم في العرف السياسي منصب رئاسة الوزراء، منذ إطاحة نظام صدام حسين في العام 2003.

وكان الفساد أحد أسباب خسارة العبادي شعبيته التي بناها على انتصارات عسكرية متتالية، رغم أنه شبهه بـ«الإرهاب».